نعم للمشاركة الحقيقية على اساس الحوار والمصارحة

بقلم المحامي شاكر ابو سليمان
رئيس الرابطة المارونية

على رغم مرور نصف قرن ونيف على انشاء الدولة اللبنانية، وعلى رغم انقضاء ثلاثين عاما على ممارسة الاستقلال في ظل ميثاق وطني وضع على اساس من التفاهم والتراضي بين الجميع، لا نزال حتى اليوم نتحدث عن موضوع يطلق عليه اسم «المشاركة». وكم ذهب بنا الحديث احيانا، مذاهب شتى اوصلتنا الى اجواء من التنافس والتناقض.

فماذا يعنى حقيقة بالمشاركة؟ ومن هم الشركاء؟ وعلى مَ تقوم هذه المشاركة؟

اذا ما حاولنا تبسيط الامور واختصارها، نجد اننا امام نوعين من المشاركة، واحدة على مستوى المواطنين وثانية كما يفهمها بعض السياسيين.

فالمواطنون اللبنانيون اختاروا التعايش على ارض واحدة مشتركة في ظل نظام سياسي واحد مبني على الاستقلال والديموقراطية البرلمانية وعلى اساس من التمثيل الطائفي الى جانب حرية المعتقد والفكر والتعبير. وهذا ما يتلاءم تماما مع تركيب المجتمع اللبناني. اذن، المشاركة على صعيد المواطنين موجودة وان تكن لا تزال ناقصة وبعيدة عن المطلوب في الحقل الاجتماعي اذا كنا نريد مشاركة شاملة تعكس واقع كل فرد. فهناك رواسب الاقطاعية الموروثة وتلك التي استجرها المال والزعامات السياسية والاحتكارات، يضاف اليها الاستئثار العائلي والمهني. ولا شك في ان واقعا كهذا تختلف وطأته بين طائفة واخرى، ومن هنا ازدادت الفروقات الاجتماعية.

لذلك عندما نسمع البعض ينادي بميثاق جديد على اساس اجتماعي، يحل محل الميثاق الوطني الذي كرس في العام ١٩٤٣، ندرك ما يشعر به هذا البعض تمام الادراك ولكننا لا نستطيع ان نفهم لماذا يتوقف الميثاق الاجتماعي على الغاء ميثاق ١٩٤٣؟

اما ما تعنيه المشاركة بالنسبة الى اهل السياسة، فان بعض هؤلاء يقصد بها العلاقات بين رئيس الجمهورية الماروني ورئيس مجلس الوزراء السني، على اساس وجود تفاوت بين صلاحياتهما وعدم اشتراك احدهما في صورة كاملة في تقرير شؤون الحكم وتسييرها.

كما ان هنالك مفهوما آخر لها لدى البعض منهم، اذ يريدها نهجا سياسيا للنيل من خصم او للمزايدة على منافس.

غير ان كثيرين من المواطنين المنهمكين في ايجاد حلول لمشاكلهم اليومية المتزايدة، من جراء كفاحهم في سبيل عيش اصبح صعبا جدا نتيجة الغلاء والتضخم المالي وتكاثر السكان على ارض لبنان والتلوث وازمات المسير وضعف الامن وقلق الشباب ازاء المستقبل وسوى ذلك، هؤلاء المواطنون باتوا لا يكترثون او لا يتحمسون لكل الذين يجعلون من المشاركة او من عدم المشاركة شعارا لهم، بل كثيرا ما يعتقدون، عن حق او عن خطأ، ان هؤلاء الذين ينادون بالمشاركة او عدمها لا يريدون ركوب عربة التقدم السريع في هذا الجيل.

واذا ما اردنا التعمق اكثر في الموضوع، ومعالجته في صراحة، فيجدر بنا ان نوضح المفاهيم الاتية للمشاركة:

١ ـ ان المشاركة الحقيقية يجب ان تشمل سائر الطوائف، والا يكون لها اي مفهوم جزئي وسطحي، وان تقوم على الاهتمام الكامل بالمناطق المحرومة، وعلى محاولة ازالة الهوة الاجتماعية التي تزداد اتساعا بين افراد المجتمع اللبناني.

٢ ـ لا فائدة للمشاركة من تعديل الدستور لان الدستور ينص على قواعد اساسية تؤمن المشاركة الفعلية. فرئيس الجمهورية لا يستطيع ان يصدر مرسوما لا يقترن بتوقيع الوزير او الوزراء المختصين (المادة ٥٤).

كما ان حقه في اختيار رئيس الوزراء محدود ومقيد مبدئيا باراء النواب.

حتى ان هنالك صلاحيات فقدت معناها بحكم العرف والتقليد القائمين ومنها التفرد باقالة الوزراء مثلا وقد مورست وهي تمارس بروح الميثاق الوطني.

٣ ـ اذا كانت الغاية من المشاركة اعطاء الحكومة، وبالتالي رئيس الحكومة، صلاحية مستقلة تماما عن صلاحية رئيس الجمهورية، فان ذلك يعني محاولة اضافة سلطة رابعة اي سلطة الوزارة الى السلطات الثلاث فتصبح في الدولة عندئذ اربع سلطات: الاشتراعية، القضائية، سلطة رئيس الجمهورية وسلطة الوزارة.

ونصل الى بدعة جديدة في الاشتراع وفي فصل السلطات لم يصل اليها احد بعد...

٤ ـ ان النظام البرلماني الذي نعيش في ظله هو النظام الافضل الذي يحقق فصل السلطات اذ يقضي بالتعاون المستمر بين رئيس الدولة والبرلمان عن طريق المجلس الوزاري الذي يشارك من جهة رئيس الدولة في ادارة الحكم، ويتحمل من جهة ثانية المسؤولية امام البرلمان.

وتلك هي المشاركة الحقيقة وهي موجودة في صلب النظام الديموقراطي البرلماني الذي يخلق توازنا بين السلطتين التنفيذية والاشتراعية.

واذا كان هنالك من تجاوز قد يحصل من حين الى آخر او من طغيان لسلطة على اخرى، فالعيب لا يتأتى من النصوص بل من الاشخاص الذين يتولون تطبيق هذه النصوص او من بعض السياسيين الذين يظهرون ضعفا تجاه السلطة الاجرائية.

مما يدل على ان العلة ليست في النصوص لكي نرتد عليها بل في الاشخاص ايا كان النظام.

والمشاركة تتحقق فعلا عندما يمارس كل واحد صلاحياته ويتحمل بالتالي مسؤولياته في جرأة في نطاق القوانين المرعية الاجراء، فتتم عندئذ المشاركة الوطنية.

٥ ـ ان المشاركة حوار من غير اي ارتباط مسبق ونهائي بمواقف معينة والا كان المحاور اسير مطالبه. والحوار لقاء، واللقاء، معرفة، وقديما قيل «الانسان عدو لما يجهل». ومثل هذا الحوار الهادىء يفتح المجال للمصارحة حول مفهوم اللبنانيين للبنان ونظرتهم اليه والى مستقبله والى دوره في العالم العربي. مصارحة ايجابية تدخل الطمأنينة الى قلوب الجميع:

اولا: الى قلوب فريق يعتقد، عن حق او عن خطأ، ان المطالبة بالمشاركة ـ وما الغاء الطائفية السياسية سوى وجه من وجوهها ـ انما ترمي في النهاية الى الوصول الى رئاسة الدولة لا اكثر ولا اقل وبالتالي الى تعديل وجه لبنان وواقعه.

مع العلم ان الغاء الطائفية السياسية ان هو الا مظهر خارجي لا يزيل هذه الطائفية اطلاقا لان بناء وطن ينصهر فيه جميع ابنائه انما يتم عن طريق الغاء الطائفية الغاء تاما، وتعميم الزواج المدني واقرار قانون للاحوال الشخصية الزامي للجميع.

ثانيا: الى قلوب فريق ثان، اذ تطمئنه الى ان مركز رئاسة الجمهورية الذي يعود الى ماروني وفقا للميثاق الوطني، انما هو للجميع وفي خدمة الجميع من دون استثناء، ولن يقبل اي مواطن بان يكون الامر خلاف ذلك. وانه يمثل، بما يرمز اليه من معان وابعاد تتعدى حدود لبنان، جميع الاقليات المسيحية وغير المسيحية التي تعيش في العالم العربي.

وهذا دليل انفتاح حضاري على الدنيا من قبل هذا العالم العربي بالذات. ونقيض صارخ للكيان الاسرائيلي المنكمش على نفسه والذي يقوم على التعصب الديني والعرقي معا.

وما انتداب رئيس لبنان المسيحي في الامس لتمثيل ملوك العرب ورؤسائهم، ومخاطبة العالم من على منبر الامم المتحدة حاملا اليه رسالة لبنان والعرب الحضارية الا خير دليل على صحة ما نقول.

وما المبادىء التي ينادي بها الفلسطينيون من اجل انشاء دولة علمانية ديموقراطية تتعايش فيها الديانات الكبرى الموحدة الثلاث، الا تكريس لصحة هذا الانفتاح الحضاري لان لبنان في كيانه القائم على التسامح والتعايش يعطي مثلا فريداً على امكان تحقيق هذه الدولة.

من هنا يتضح ان كل مطالبة بمركز معين ايا كان، تتضاءل امام هذه الاعتبارات الوطنية والمقاييس الحضارية.

٦ ـ ان الحوار كذلك مصارحة تقرع فيها الحجة الحجة ويصد البرهان البرهان، نخرج في نهايتها من العموميات الى لغة الواقع والارقام. وعندئذ، في جو من الاخلاص، بعيد عن المزايدات وعن محاولات استرضاء الشارع ومن موقع مسؤول، سوف يدرك كل فريق ما اذا كان مغبونا ام لا. وقد تحصل المفاجأة عندما يعرف المتحاورون من هو الفريق المستفيد من الموازنة المخصصة للمشاريع الانمائية والاجتماعية والتربوية ومن خيرات الدولة في صورة عامة.

نقول هذا من قبيل الحرص على اظهار الواقع في كل تجرد واخلاص لا اكثر ولا اقل. ذلك اننا نعتبر مرافق الدولة حقوقا نتقاسمها كاخوان لا اسلاباً نتخاطفها كأخصام. كما نعتبر اننا، كلبنانيين، نشكل جميعا عائلة واحدة مرتبطة بمصير واحد يتقاسم افرادها حلو العيش ومره. ولا معنى لاي وطن يكون مسرحا لاقتسام النفوذ والاستئثار بالمنافع من دون المشاركة في الواجبات وتحمل المسؤوليات.

عندئذ فقط، وبمثل هذا الحوار المسؤول الهادىء يزول الحذر وتزول الشكوى مما يسمى فقدان المشاركة.

في هذا الجو المخيم على المنطقة وفي هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ لبنان والقضية الفلسطينية وفي خضم المشاكل العالمية من اقتصادية واجتماعية ومشاكل البيئة وسواها، وقد اصبحت اليوم هم كل انسان ودخلت كل بيت، الا يكون من المستحسن والمفيد لنا جميعا، ان نبحث عن رؤيا للمستقبل لكي نخلق للبنان دورا يكون في مستوى تراثه الفكري ورسالته الحضارية بدل ان نضيع في جدل حول النظام والمشاركة؟؟

شاكر ابو سليمان